

الاعتماد اللبناني

المجموعة المالية الشاملة



الاعتماد اللبناني المجموعة المتكاملة

يبين الجدول التالي أسماء الشركات التابعة (حتى منتصف العام 2013) لمجموعة بنك الاعتماد اللبناني وتاريخ تأسيسها ومكان تأسيسها وطبيعة كل شركة تابعة ومستوى الملكية.

النسبة المئوية لمساهمة المباشرة وجهر المباشرة	نوع النشاط	مكان التأسيس	تاريخ التأسيس	الشركة التابعة
99.86%	صيرفة استثمارية	لبنان	1996	Credit Libanais Investment Bank S.A.L
99.96%	صيرفة إسلامية	لبنان	2005	Lebanese Islamic Bank S.A.L
92.83%	مصرف تابع	السنغال	2009	Credit International S.A
28.96%	خدمات البطاقات الائتمانية والتسويق والمعالجة والمراقبة	لبنان	1994	Credit Cards Management S.A.L
47.00%	خدمات معلوماتية وبرمجيات	لبنان	1983	Soft Management S.A.L
66.97%	التأمين وإعادة التأمين	لبنان	1987	Credit Libanais d'Assurances et de Réassurances S.A.L
25.86%	وساطة تأمين	لبنان	1991	Agence Générale de Courtage d'Assurances S.A.L
20.18%	إدارة شبكة صرافات آلية	لبنان	1996	International Payment Network S.A.L
99.40%	تسليف وإيجار تمويلي	لبنان	1997	Creditlease S.A.L
32.23%	مقاولات عقارية	لبنان	2007	Hot Spot Properties
30.14%	مقاولات عقارية	لبنان	2008	Dourrat Loubnan al Iqaria S.A.L
99.92%	مقاولات عقارية	لبنان	1979	Cedars Real Estate S.A.L
98.62%	شركة إعلانات	لبنان	1994	Business Development Center S.A.R.L
99.99%	سياحة وتذاكر سفر	لبنان	1972	Société Hermes Tourism & Travel S.A.L
19.10%	مركز تسوق إفتراضي على الإنترنت	لبنان	1999	Net Commerce S.A.L
97.00%	مقاولات عقارية	لبنان	1987	Capital Real Estate
44.94%	خدمات تحصيل اموال	لبنان	2000	Collect S.A.L

يحتفل سجل مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بإنجازات تراكمية ذات طبيعة خاصة . فالجراحة سمة بارزة في كل خطوة ، والحكمة هي السقف الذي يظل كل السياسات والخطط . ربما تكون الصفة الجامعة الحكمة الجريئة أو الجراحة الحكيمة، ومن البديهي أن تطابق في مغزاها السمة الغالبة لدى صانع القرار الدكتور جوزف طربيه الذي يقود البنك منذ ربع قرن بالتمام والكمال .

في التاريخ غير البعيد ، ثمة محطات مثيرة حولت البنك في عهدة هذه القيادة الى كيان مصرفي شامل يتموضع بقوة واضحة ضمن لائحة أكبر المصارف اللبنانية، ويملك هوية خارجية ترسي وجودا مباشرا في الخليج والعراق وأفريقيا وقبرص، وصولا الى كندا.

ومنذ العام 1988 جذب البنك مجموعات استثمارية كبيرة ووازنة في المنطقة، دخلت في الملكية وفي كل تحول كان للمستثمر أفضل النتائج والأرباح عبر تعاظم كيان المجموعة وتوسع أسواقها وخدماتها وأداء المتميز المتوج بالتنمية المستدامة للربحية .

فصول حكاية التحدي الصعب والنجاح الباهر المشهودين متعددة ويتعذر جمعها في لمحة تاريخية . لكن الوقوف عند بعض العناوين الأساسية مع رئيس مجلس الإدارة والمدير العام الدكتور جوزف طربيه يكشف ما حققه المصرف ليصبح صرحاً مالياً جامعاً يتمتع بأفضل المواصفات الدولية للصناعة المصرفية ضاقت بحجمه وأنشطته واستهدافاته السوق الداخلية، فحمل باختيارات نوعية وحداته وهويته الى أسواق مجدية تؤمن بالدرجة الأولى التواصل مع اللبنانيين العاملين والمغتربين في المنطقة وخارجها ، ويشغل أكثر من 1500 موظف بشكل مباشر ومثلهم آلاف يؤمنون احتياجات تقنية ولوجستية وخدمات ، ويدير موجودات تفوق 8 مليارات دولار، توازي نحو 19 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للبنان.

الأداء المالي

نمو مميز ومستدام

نجح المصرف بتحقيق نسبة نمو سنوية مركبة (Compounded Annual Growth) بلغت 14.05% في ميزانيته المجمعة خلال الفترة الممتدة بين العام 2005 وشهر حزيران من العام 2013، ليصل بذلك مجموع الأصول إلى 8.03 مليار دولار أميركي في النصف الأول من العام الحالي. وقد استقطب المصرف ودائع زبائن تخطت عتبة الـ 7 مليار دولار مع نهاية شهر حزيران 2013، انطلاقاً من 2.67 مليار دولار في نهاية العام 2005، أي بنسبة نمو سنوية مركبة فاقت الـ 14.67%. بالتوازي، حافظ المصرف على النمو الجيد في محفظته التسليفية دون أن يتأثر بتقلبات المناخات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرّت بها البلاد، مظهراً بذلك مناعة في جبه الصدمات الداخلية والخارجية. بالأرقام، ارتفعت المحفظة التسليفية الصافية بنسبة سنوية مركبة بلغت 20.77% منذ العام 2005 لتقارب عتبة الـ 2.43 مليار دولار مع نهاية شهر حزيران 2013.

أمّا لجهة الربحية، فقد بلغت الأرباح الصافية لمجموعة بنك الاعتماد اللبناني 61.08 مليون دولار في نهاية العام 2012 مقابل 23.17 مليون دولار في نهاية العام 2005، أي بتسجيل نسبة نمو سنوية مركبة بلغت 14.85% خلال الفترة المذكورة، مع العلم أنّ الأرباح الصافية للمصرف قد قاربت الـ 34 مليون دولار في النصف الأول من العام 2013.

وفيما يخص مردود نسب الربحية، فقد وصل العائد على متوسط الموجودات (ROOA) والعائد على متوسط حقوق المساهمين (ROaE) إلى 1.00% و 16.04% بالتوالي مع نهاية العام 2012. أمّا بالنسبة لمعدل توزيع الأرباح، فقد تمّ توزيع أنصبة أرباح على أساس 1500 ليرة لبنانية عن كل سهم عن أرباح السنة المائتة 2012، وهي تخضع لضريبة توزيع بنسبة 10%.

القاعدة الترسيمية

ملاءة تفوق المطلوب

تماشياً مع متطلبات لجنة بازل لجهة رسملة وملاءة المصارف وفي إطار الخطة التوسعية للمصرف، نجحت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بتعزيز أموالها الخاصة الرئيسية على مراحل خلال العقد المنصرم عن طريق إصدار أسهم تفضيلية بقيمة 50 مليون دولار في العام 2005 ومن ثمّ إصدار أسهم عادية بقيمة 100 مليون دولار في العام 2006، كما قام بنك الاعتماد اللبناني مؤخراً بإصدار أسهم تفضيلية جديدة بقيمة 100 مليون دولار. بذلك تصل الأموال الخاصة للمجموعة إلى 625.88 مليون دولار في نهاية النصف الأول من العام 2013، مقابل 227.89 مليون دولار في نهاية العام 2005.

من المهم الإشارة في هذا المجال إلى أن سياسة المصرف قضت منذ العام 2010 بتدوير نسبة كبيرة من أرباحه مما ساهم أيضاً برفع مستويات أمواله الخاصة الأساسية ونسبة الملاءة إلى ما يفوق متطلبات لجنة بازل 3.

ولطالما كان بنك الاعتماد اللبناني سباقاً في تطبيق المعايير والقوانين الدولية وذلك تماشياً مع توجهات مصرف لبنان. ويتجلى ذلك بما يتعلق بمتطلبات بازل 3 حيث

تظهر البيانات المالية إلتزاماً واضحاً بالنسب المفروضة من قبل لجنة بازل ومصرف لبنان. وبالتفاصيل فقد وصلت نسبة ملاءة المصرف (Capital Adequacy Ratio) للعام 2013 محتسبة وفقاً لمعايير بازل 3، إلى 15.07% عند احتساب ناتج إصدار الأسهم التفضيلية الجديدة البالغ قيمته 100 مليون دولار، في حين أنّ مصرف لبنان يفرض أن لا تقل هذه النسبة عن 10.5%. كما بلغت نسبة الأموال الخاصة الأساسية (Tier 1 Ratio) مستوى 13.1% عند احتساب ناتج إصدار الأسهم التفضيلية المذكورة، متخطيةً بذلك الحد الأدنى 8.5% (المفروض من قبل المصرف المركزي) ويجدر الذكر في هذا السياق بأنّ الفترة التي تلت إتفاق الدوحة (2007-2010) قد شهدت أسرع وتيرة نمو في مختلف مكونات الميزانية والربحية للمصرف، وذلك في ظلّ مناخ الإستقرار السياسي السائد في تلك المرحلة.

التوسّع الجغرافي هوية مصرفية لبنانية

في أسواق خارجية

منذ بداية العقد الحالي، سعى مصرف الاعتماد اللبناني إلى التوسّع خارج الأراضي اللبنانية ضمن استراتيجية متكاملة تأخذ في الاعتبار بلوغ السوق المحلية مرحلة التشبع التي تفرض فيما تفرض اشتداد المنافسة وارتفاع تكلفة الموارد وخفض الهوامش على الفوائد التي تشكل المصدر الأهم للربحية. كما تراعي طبيعة انتشار اللبنانيين عملاً واغتراباً وتوسع أعمالهم خارج الحدود، فضلاً عن روح المبادرة والقيمة المضافة التنافسية التي تتمتع بها أغلب المصارف اللبنانية في الأسواق الإقليمية.

وقد نجح المصرف في ارساء وجود مباشر في أربع قارات، فحصل على تراخيص مصرفية في عدد من الدول الشرق أوسطية والأوروبية والأفريقية، وكانت باكورة إمداداته إفتتاح مكتب تمثيلي له في كندا في النصف الأول من العقد المنصرم، تلاه تحويل فرع الأوفشور التابع له في قبرص، والذي تأسس في العام 1984، إلى فرع أونشور في العام 2006 بما يعني ذلك من ميزات بفعل انضمام الجزيرة رسمياً إلى الاتحاد الأوروبي. يلي هذا الحدث إفتتاح فرع المصرف في المنامة في مملكة البحرين في العام 2007، ومن ثمّ إنشاء مصرف تابع للمجموعة في داكار في جمهورية السنغال في العام 2010، ومن ثمّ إفتتاح فرعين لبنك الاعتماد اللبناني في العراق (في إربيل وبغداد) في العام 2011.

تعمل هذه المصارف والفروع التابعة بشكل أساسي على خدمة الجاليات اللبنانية والعربية في بلاد الإغتراب، مع تركّز نشاط فرعي العراق يتمثل في توفير خدمات التمويل التجاري وصيرفة الشركات، في حين يقدم فرع البحرين بشكل رئيسي خدمات الصيرفة الخاصة والتسهيلات الائتمانية للشركات. أمّا لجهة نشاط المصرف في بلاد أفريقيا الغربية، فهو يتمحور بشكل رئيسي حول تقديم باقة من الخدمات المصرفية الشاملة، وبشكل خاصّ التسهيلات المصرفية للشركات الكبيرة التي تلعب دوراً أساسياً في تحفيز النمو الاقتصادي في البلاد. كما يتطلّع المصرف أيضاً إلى توسيع رقعة تواجده في أفريقيا الغربية وفي العراق من خلال فتح فروع جديدة في كل من ساحل العاج وفي البصرة.

محلياً، ينوي المصرف متابعة سياسته بفتح فروع جديدة له على أساس فرع إضافي كلّ ستة أشهر، علماً أن شبكته تضم حالياً 66 فرعاً تغطي مختلف المناطق اللبنانية.

أصول تتجاوز 8 مليارات دولار

تتوج الانجازات

تموضع محلي قوي بين الكبار

وتمدد نوعي في الأسواق الخارجية

المبادرة ضمن حدي الجراة

والحكمة والتزام شديد بمعايير

السلامة والأمان

خدمات المصرف والمجموعة التنوع ضمن الشمولية

تشمل النشاطات الرئيسية للمصرف في منطقة الشرق الأوسط خدمات الصيرفة بالتجزئة (كالتسليف إلى المستهلكين وخدمات البطاقات الائتمانية والتسليف إلى الشركات الصغيرة) وخدمات الصيرفة للشركات (كالتسهيلات الائتمانية بما فيها القروض والتسهيلات للشركات المتوسطة والكبيرة وخدمات التمويل التجاري)، وخدمات تمويل التجارة (صك كفالة، إتمادات مستديّة)، الخزينة والأسواق الماليّة (خدمات صرف العملات، التوظيف في الأسواق الماليّة، الصيرفة الخاصة وإدارة الأصول)، التمويل المتوسط والطويل الأمد وخدمات الصيرفة الإستثمارية (تمويل الشركات والاستشارات، تمويل المشاريع، قروض الإسكان، تداول الأوراق الماليّة والإستثمار، المشاركة المباشرة في رأس مال الشركات)، بالإضافة إلى خدمات أخرى (المنتجات المصرفية الإسلامية، الإيجار التمويلي ومنتجات التأمين المصرفي) يؤمنها من

خلال شركاته التابعة.

يقدم المصرف باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التجارية إلى الشركات المتوسطة والكبيرة. وتتضمن هذه الخدمات القروض وحسم الحوالات التجارية وحسابات العملاء وتمويل رأس المال التشغيلي، وتسهيلات الإيجار التمويلي، وخدمات صرف العملات الأجنبية والتحويلات الداخلية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، يشارك المصرف في تمويل المراجعات بالتعاون مع أبرز اللاعبين في القطاع المصرفي الإسلامي.

عقد المصرف إتفاقاً مع "برنامج تمويل التجارة العربية" وهي مؤسسة مالية متخصصة تابعة لصندوق النقد العربي، تهدف إلى تنمية وتعزيز التجارة بين الدول العربية. يوفر هذا البرنامج التمويل للمصدّرين والمستوردين العرب عبر توفير خطوط الائتمان بمعدلات تفضيلية للمنظمات المصرفية المعتمدة التي يشار إليها باسم "الوكالات الوطنية". هذا الأمر يساعد المصرف على توفير التمويل المباشر

الاعتماد اللبناني تاريخ وإنجازات

تأسس بنك الإعتدال اللبناني بتاريخ 12 تموز 1961، وهو مسجل تحت الرقم 10742 في سجل بيروت التجاري ويحمل الرقم 53 في لائحة المصارف في المصرف المركزي. يعتبر بنك الإعتدال اللبناني ش.م.ل. من أهم المؤسسات الماليّة في لبنان وهو يقدم مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية التجارية، بما فيها الخدمات للأفراد والشركات ومنتجات تمويل التجارة والتمويل الطويل الأمد والصيرفة الاستثمارية فضلاً عن تقديم خدمات التمويل التأجيري ومنتجات التأمين وذلك من خلال شبكة واسعة من الفروع. ويحتل المصرف أيضاً مركزاً ريادياً على صعيد إدارة البطاقات الائتمانية في لبنان ومعالجتها وذلك عبر توفير الأنظمة واللوجستيات من خلال أكثر من 9400 نقطة بيع إلكترونية في لبنان، وهي عبارة عن نقاط بيع لدى التجار في أنحاء البلاد. من خلال مصرفه التابع، بنك الإعتدال اللبناني للاستثمار ش.م.ل.، يوفر المصرف لعملائه مختلف خدمات التسليف المتوسط والطويل الأجل وخدمات الصيرفة الاستثمارية والقروض المشتركة والتسليفات العقارية بالإضافة إلى شراء وبيع الأسهم عبر مركزه في بورصة بيروت.

كذلك أسس بنك الإعتدال اللبناني في العام 2005 "البنك الإسلامي اللبناني" وهو مصرف مكرس لتقديم المنتجات الإسلامية والخدمات التي تتلاءم مع الشريعة الإسلامية. تتألف الإدارة العليا للمصرف من مجموعة من المصرفيين الذين يتمتعون بخبرة واسعة في لبنان والخارج وهم مسؤولون عن الإدارة الحذرة واليقظة لعمليات المصرف وأنشطته وكذلك عن تخطيط إستراتيجيات المصرف المتوسطة والطويلة الأمد، بالتعاون مع مجلس الإدارة. وقد كان بنك الإعتدال اللبناني أول مصرف لبناني يقوم بعمليات إستحواذ لمصارف أخرى، نذكر منها Continental

Bank في العام 1977، وFirst Phoenician وCapital Trust Bank في العام 1994، وعمليّات مصرف American Express Bank في لبنان في العام 2000.

ويعتبر بنك الإعتدال اللبناني أول مصرف يعتمد شبكة النقاط الإلكترونية في لبنان منذ العام 1993، وأول مصرف لبناني يترأس مجموعة من المصارف اللبنانية لإنشاء أول شبكة وطنية للدفع عبر الصرافات الآلية بين المصارف (International Payment Network IPN) ولتعزيز استعمال البطاقات المصرفية عبر مجموعة من الصرافات الآلية المشتركة وضمان قبول بطاقات الدفع والمقاصة وخدمات التسوية بين 23 مصرف لبناني والمؤسسات الدولية للبطاقات.

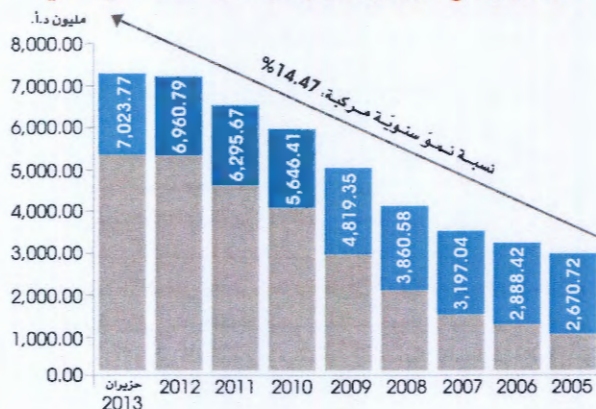
كما تميّز بنك الإعتدال اللبناني بكونه أول مصرف لبناني يصدر ويدرج سندات دين بالعملة الأجنبية (يوروبوند) في الأسواق الماليّة العالمية. وقد أصبح المصرف أيضاً لاعباً رئيسياً في الأسواق الماليّة وإدارة محفظة الأصول والمراسلين.

وفي خطوة أولى نحو إرساء حكومة إلكترونية في لبنان، بادر الإعتدال اللبناني وفرنسبنك بالتعاون مع الشركة التابعة Nef Commerce، (بوابة الدفع الإلكتروني) ووزارة المالية في لبنان إلى إطلاق أول خدمة لتسديد الضريبة على الأملاك المبنية عبر الإنترنت لتقديم خدمات تتوافق مع متطلبات التطور التقني وتوفير الخدمة الأفضل للوطن والمواطن.

وبناءً لقرار مجلس إدارة المجموعة، يتم حالياً تشييد مركز عام سيكون أهم مركز في لبنان ويشكل معلماً معمارياً رئيسياً من معالم الوطن، يهدف إلى جمع الإدارات في مركز واحد، تتم منه إدارة الفروع والوحدات المحلية وتلك المنتشرة في العالم، بحيث يوفر نوعية مميزة للعمل والحياة. وموعد الانتقال إلى المكاتب الجديدة هو مع اطلاق العام 2014.

أكثر من نصف قرن من العطاء، وطموح مجموعة الإعتدال اللبناني دائماً إلى العلى.

تطور ودائع الزبائن لدى بنك الإعتدال اللبناني



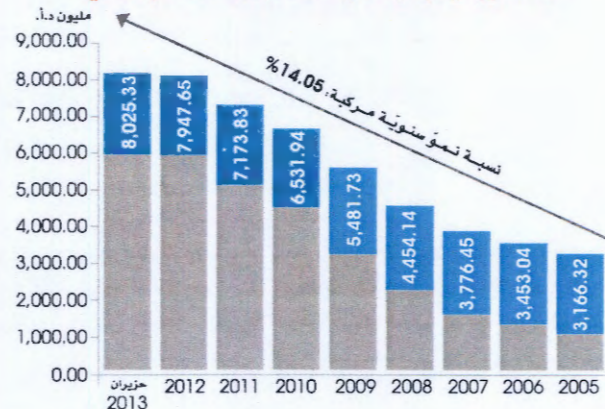
على جميع موظفي المجموعة، إضافة إلى نشره على الصفحة الإلكترونية للمصرف.

أما لجهة التطبيق الفعلي للإدارة الرشيدة، فإن مصرف الإعتدال اللبناني يجدد بشكل دوريّ التعاميم التنظيمية الداخلية له ويضع في متناول جميع موظفيه كتيباً يفصّل كافة حقوقهم وواجباتهم والقواعد السلوكية الخاصة بالمصرف. في هذا الإطار، تسهر اللجنة التأديبية للمصرف على إحترام تلك القواعد من قبل جميع العاملين لدى المصرف وتتخذ القرارات اللازمة عند خرقها.

في المقابل، وضع المصرف نظاماً لتقييم أداء العاملين لديه (Performance Matrix) لكي يضمن مكافأة موظفيه الأحسن أداءً على النحو الأفضل. كما يعمل بنك الإعتدال اللبناني جاهداً لتأكيد التزامه الدائم بمختلف القوانين والتشريعات المرعية الإجراء في لبنان وتعاميم البنك المركزي اللبناني والمعايير الدولية كعناوين لجنة بازل، مع تخصيص وحدة متخصصة لدى المصرف تُعنى بالمراقبة والتأكد من هذا الإلتزام، وتبلغ المسؤولين المعنيين عن كل خرق لتلك القوانين والمعايير.

ترافقاً مع ذلك، يعير بنك الإعتدال اللبناني إهتماماً خاصاً بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ويجدد دوماً إجراءاته في هذا الخصوص ومتطلبات معرفة العملاء (KYC)، ولا يتردد في إبلاغ هيئة التحقيق الخاصة عن أي عملية مشبوهة. أما لجهة الإفصاح، فيلتزم المصرف بمجمل قواعد الإفصاح التي وضعتها السلطات اللبنانية، وينشر بياناته

تطور ميزانية بنك الإعتدال اللبناني



للمقرضين بمعدلات جدّ تنافسية. وقد عقد المصرف، إضافة الى ذلك، ومن أجل تفعيل التجارة البنكية العربية، اتفاقيات مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة الاسلامية لإئتمان الصادرات وضمان الاستثمار، وكذلك اتفاقيات مع جهات دولية أخرى منها بنك الإستثمار الأوروبي (European Investment Bank) ومؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) للحصول على خطوط إئتمانية بهدف تقديم تسهيلات تمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الجديدة.

الحوكمة الرشيدة تطبيقات شاملة

تظهر مجموعة بنك الإعتدال اللبناني حرصاً شديداً في الحفاظ على مصلحة جميع المعنيين فيها من مساهمين وموظفين وعملاء على حدّ سواء، وتعني أهمية الإدارة الرشيدة في تأمين نجاح مستدام للمجموعة. لذا فإن إطار الحوكمة الرشيدة المتبع من قبل المصرف والشركات التابعة له يتضمن مجموعة واسعة من السياسات والأنظمة والقوانين الداخلية التي تغطي مختلف المجالات، منها: نشاط وممارسات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، عمليات التدقيق الداخلية، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، والهيكلية المؤسسية، والرواتب والأجور، وتقييم الأداء، وقواعد السلوك، والإفصاح والشفافية، وغيرها. علاوة على ذلك، فإن هيكلية بنك الإعتدال اللبناني ونشاطه وخطوط التواصل لديه تدعم تطبيق إستراتيجية المصرف لجهة الحوكمة الرشيدة على كافة أقسامه، بحيث يتم توزيع كتيب يفصّل تلك الإستراتيجية

الأداء المالي نمو مميز ومستدام

مليون د.أ	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	حزيران 2013	نسبة النمو السنوية المركبة
إجمالي الأصول	3,166.32	3,453.04	3,776.45	4,454.14	5,481.73	6,531.94	7,173.83	7,947.65	8,025.33	14.05%
حقوق المساهمين	227.89	322.77	336.02	339.65	375.76	405.91	569.48	619.04	625.88	15.35%
ودائع الزبائن	2,670.72	2,888.42	3,197.04	3,860.58	4,819.35	5,646.41	6,292.67	6,960.79	7,023.77	14.67%
التسليفات الصافية	596.39	650.93	763.22	994.15	1,291.91	1,653.86	1,976.27	2,234.27	2,420.10	20.77%
الأرباح الصافية	23.17	29.72	30.55	51.58	52.65	79.12	54.87	61.08	33.85	14.85%
نسبة التسليفات من ودائع الزبائن	22.33%	22.54%	23.87%	25.75%	26.81%	29.29%	31.41%	32.10%	34.46%	-

* إن الأرباح الصافية للعام 2010 تتضمن أرباح غير اعتيادية ناتجة عن التفرغ عن عقارات

ريادة في التكنولوجيا وتتميز في الخدمات نمو مستدام تقوده الربحية وملاءة مرتفعة حوكمة رشيدة بتطبيقات شاملة والتزام صريح بالمسؤولية الاجتماعية

مع المتطلبات المحلية من ناحية الضرائب وتحضير التقارير للمصرف المركزي، وأنه يعمل باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية.

وقد استهلّ بنك الإعتدال اللبناني خدمات جديدة عدّة في مجال الصيرفة الإلكترونية والصيرفة عبر الإنترنت خلال الأعوام الخمسة الماضية، إضافة إلى إعتدال نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) والإستثمار في الأجهزة وبرامج المعلوماتية الحديثة المتعلقة بمعاملات بطاقات الإئتمان. إنّ المصرف مجهّز بنظام إنترنت، أي شبكة متطورة لتبادل المعلومات داخلياً تربط كافة فروع المصرف وأقسامه وإدارته. ويستخدم بنك الإعتدال اللبناني بنى تحتية فعّالة للإتصالات الصوتية بين فروع وأقسامه، ليحدّ بذلك من مصاريف الإتصالات الهاتفية.

نتيجة لذلك، سمحت كل هذه الإجراءات بإدخال قسم قنوات التوزيع البديلة إلى قنوات التوزيع التقليدية لدى المصرف، بما فيه شبكة الصّرافات الآلية التي وصل عددها إلى 84 جهاز صراف داخل لبنان، والصيرفة عبر الهاتف الثابت والهواتف النقّالة والإنترنت والبطاقات المصرفية المزودة برفائلك إلكترونية. كذلك يقدّم هذا القسم الدعم التقني واللوجستي لحاملي البطاقات المصرفية والتجار عبر شبكته الواسعة من نقاط البيع. كما حسّن المصرف معظم ماكينات نقاط البيع التابعة له لتتماشى مع البطاقات المصرفية ذات الرفائلك الإلكترونية، في حين تبنّى نظام الرسائل النصّية القصيرة التي تحوّل حاملي البطاقات المصرفية من الحصول على رسائل نصّية على هواتفهم النقّالة عند تنفيذ معاملات مصرفية ببطاقاتهم.

المالية بشكل دوري وتقريراً سنوياً يتضمّن كافة التفاصيل المتعلقة بنشاطه، إضافة إلى استخدام الموقع الإلكتروني للمصرف لإعلام المستثمرين والمعملاء بشكل دوري عن عمل أو قرار جديد يتخذه. ويتبع المصرف معايير المحاسبة الدولية (IFRS) لشفاافية أكبر ولتسهيل عملية مقارنة المصرف بنظرائه العالميين.

في هذا الإطار، يتميّز بنك الإعتدال اللبناني بلجان مختلفة تعمل على كافة أوجه الحوكمة الرشيدة، وهي: لجنة الإدارة الرشيدة والتسميات والموارد البشرية والتعويضات (The Corporate Governance Committee)، ولجنة التدقيق الداخلي (Audit Committee)، ولجنة المخاطر (Risk Committee)، ولجنة سياسة التسليف (Credit Policy Committee) وغيرها من اللجان.

الأتمتة وأنظمة التكنولوجيا ريادة ومواكبة

يسعى بنك الإعتدال اللبناني دوماً إلى تطوير بنيته التحتية لجهة تكنولوجيا المعلومات، وإلى تعزيز السرعة والأمان والاتقان في إنجاز مختلف العمليات الإلكترونية لدى المصرف، أكان من قِبَل الموظفين أو من قِبَل العملاء. وتشمل التدابير المتخذة في هذا الخصوص تنظيم العمليات الإلكترونية، وتحسين نوعية المعلومات، وتقليل المخاطر التي قد تهدّد المعلومات المحفوظة إلكترونياً، والحدّ من العمل يدوياً، وغيرها.

في هذا الإطار، يلجأ بنك الإعتدال اللبناني إلى بنى تحتية عالية الجودة لدعم كافة متطلبات العمل، إضافة إلى استخدام تقنيات متقدمة وابتكارات معلوماتية جديدة، وخلق قنوات خاصة لتعزيز التواصل مع العملاء وإدارة ذلك التواصل بفعالية.

لذا فقد إعتدال المصرف منذ آب 2012 نظام المعلوماتية "Equation" المعدّ من قبل شركة مايسيس (MYSIS) الإنكليزية المرموقة، والمتّبع من قِبَل العديد من المصارف اللبنانية والعالمية، وذلك بهدف تحسين خدمة الزبائن وحفض التكاليف التشغيلية عبر أتمتة أكبر ومعالجة مركزية مباشرة.

تجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أنّ نظام Equation يغطّي مجمل عمليات المصرف، ومنها: إدارة قاعدة معلومات العملاء، وإدارة حسابات الزبائن، وإدارة حسابات القرض على المكشوف، ونظام الدفع عند الصندوق، وإدارة نظام التوقيع المتّحد، والشيكات، والتسليفات التجارية، ومنتجات التسليف بالتجزئة، وودائع الصيرفة بالتجزئة، والصيرفة الإلكترونية، وبطاقات الإئتمان، وشبكة الصّرافات الآلية ونقاط البيع، وغيرها. ومن أهم مميزات هذا النظام أنّه معتمد للتوافق

تطور الأرباح الصافية لدى بنك الإعتدال اللبناني



تطور محفظة التسليفات الصافية لدى بنك الإعتدال اللبناني



الاعتماد اللبناني التزام المسؤولية الإجتماعية وخدمة المجتمع

يرى بنك الاعتماد اللبناني في المسؤولية الإجتماعية فرصة لبناء علاقات أفضل مع عملائه ومع المجتمع، لذا يلتزم المصرف بمسؤولياته تجاه عملائه وموظفيه والمجتمع والبيئة على حدٍ سواء عبر تحقيق توازن بين الإستدامة الإقتصادية (تحقيق الأرباح) من جهة، والإستدامة الإجتماعية والبيئية من جهة أخرى.

في هذا الإطار، برهن المصرف مرّةً جديدة عن مساهمته في المجتمع عبر تقديم منتجات خاصة لأعضاء الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي (قروض سكنية وقروض على السيارات وقروض خاصة وغيرها)، إضافة إلى قيامه بمبادرات عدّة في هذا النطاق منها شراء درّاجات نارية لأعضاء قوى الأمن الداخلي ورعاية حملاتهم لمكافحة المخدرات والمساهمة في تمويل طائرة مروحية لإطفاء الحرائق وتمويل عيادة لطب الأسنان للجيش اللبناني وتمويل مركز تدريب للنساء من قوى الأمن الداخلي وابتكار بطاقات مصرفية يخصص قسماً من أرباحها لدعم جمعيات تُعنى بعائلات شهداء

الجيش وقوى الأمن ومكافحة المخدرات. كما يساهم بنك الاعتماد اللبناني في عدد كبير من النشاطات التعليمية (منتديات وحملات توعية وتوجيه مهني وغيرها) والثقافية (مهرجانات موسيقية وثقافية وعمل جمعيات تُعنى بالتراث، والرياضية (سباقات العدو أو الماراثون، دورات كرة القدم وكرة السلة وغيرها) والإجتماعية (آخرها حملات توعية للأمن على الطرقات والقيادة بشكل مسؤول) وغيرها، مؤثراً بذلك إيجابياً على المجتمع ومعززاً صورته في مختلف المناطق اللبنانية.

أما على الصعيد البيئي، فقد وقّع بنك الاعتماد اللبناني إتفاقيات عدّة مع مؤسسات عالمية (مؤسسة التمويل الدولي، بنك الاستثمار الأوروبي، إلخ) للعمل على حماية البيئة، ووضع بين أيدي العملاء منتجات بيئية مختلفة (Green Products)، إضافة إلى إلتزامه بإعادة تدوير المطبوعات والورق المستخدم في كافة فروع وأقسامه. تجدر الإشارة إلى أنّ بنك الاعتماد اللبناني يعمل باستمرار للتقرب من العملاء والمجتمع عبر مجمل قنوات التواصل الإجتماعي، منها فايسبوك وتويتر وغيرها، وذلك لتفعيل التواصل مع مختلف الجهات.

نسبة 75% مع نهاية العام 2012، وهي نسبة مرتفعة نسبياً. فيما يتعلّق بالمؤنات، فقد بلغ حجم المؤنات المكوّنة من قبل بنك الاعتماد اللبناني 115.55 مليار ل.ل. مع نهاية النصف الأول من العام 2013، أي ما يغطّي نسبة 85.3% من الديون المشكوك بتحصيلها، والبالغة نسبتها 3.7% من مجموع المحفظة التسليفية.

الموارد البشرية جامعيون وتعليم مستمر

توظّف مجموعة بنك الاعتماد اللبناني كوادراً بشرية ذات كفاءات وشهادات جامعية عالية، وهي تتضمّن حالياً 1,495 موظفاً، تشكل حصّة حملة الشهادات الجامعية والشهادات العليا منهم 74.5% كما في 30 حزيران 2013.

إنّ التعليم المستمرّ هو جزء لا يتجزأ من السياسة المعتمدة من قبل إدارة المصرف. لذا وضعت الإدارة برامج تدريب إلكترونية (داخل المصرف وخارجه) للموظفين بالتعاون مع مؤسسات عالمية مرموقة بهدف تلبية المتطلبات والأهداف التعليمية للمصرف. في هذا الإطار، يؤمّن قسم الموارد البشرية في بنك الاعتماد اللبناني خدمات إستشارية وتعاونية داخلية لمديري أقسام وفروع المصرف، وذلك ضمن مسؤولياته فيما خصّ التخطيط والتدريب وتطوير كفاءات اليد العاملة. كما يعمل القسم المذكور على تعزيز السياسات والتوجيهات المتعلقة بالحوكمة والإدارة الرشيدة، وعلى تحديد مسؤوليات وصلاحيات المدراء في إتخاذ القرارات، إضافة إلى تطبيق برامج تدريبية لموظفي المصرف من جميع الرتب.

تجدر الإشارة إلى أنّ مصرف الاعتماد اللبناني مجهّز بمركز أمن وفعال لحفظ المعلومات الإلكترونية الخاصة بالبنك ومعالجتها، ولحمايتها من فقدان في حالات الطوارئ أو الأعطال أو غيرها. كما يتم إنتاج أشرطة احتياطية لحافظة لتلك المعلومات على صعيد يومي وتخزينها في موقع آخر لتقادي فقدانها في حالات الطوارئ أو الكوارث أو الأعطال أو غيرها.

إدارة المخاطر ترشيد الإئتمان وسيولة مرتفعة

يتبع بنك الاعتماد اللبناني إستراتيجية حذرة وصارمة لجهة إدارة المخاطر، ملتزماً بمتطلبات لجنة بازل وتعاميم مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. في هذا الإطار، يتبنّى المصرف سياسةً تسليفية حذرة من خلال وحدة إدارة مخاطر الإئتمان لديه، والتي تعمل على تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر الإئتمانية الناجمة عن عمليات المصرف وعلى الحدّ منها وتعتمد نظام موديز لتصنيف ملاءة العملاء من الشركات.

بالتوازي، تتمحور مسؤولية وحدة إدارة مخاطر السوق في بنك الاعتماد اللبناني بالأخصّ حول درء مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومصادر التسديد وغيرها، وتعمل هذه الأخيرة بالتعاون مع لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصرف لكي تتوافق أعمال وقرارات الوحدة مع إستراتيجية المصرف. كما تهتم وحدة إدارة مخاطر التشغيل في بنك الاعتماد اللبناني بتحديد وقياس والحدّ من المخاطر التشغيلية التي قد يواجهها المصرف في نشاطاته. وتؤمّن الوحدة المسؤولة عن مكافحة تبييض الأموال في المصرف الدعم اللازم لمواجهة وإدارة المخاطر عبر رصد أية عمليات مشبوهة وغيرها.

أما بالنسبة لمستوى السيولة، فقد بلغت السيولة الأولية للمصرف